منشورات مركز دراسات
اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية

على الهامش :

الهجرة والأوضاع المعيشية
للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن

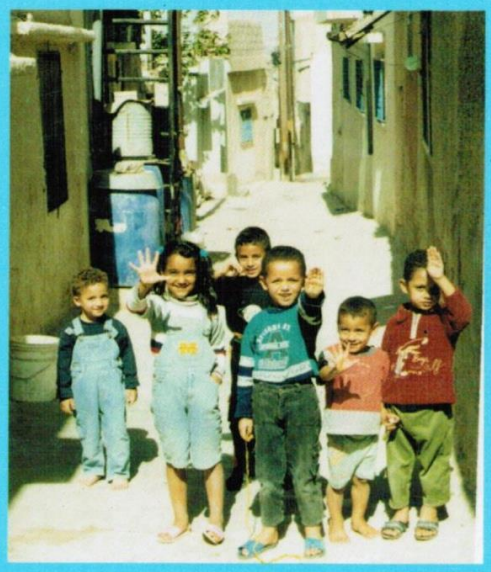

اعـــداد
مروان خواجـــا آجـــا تلتنـــــز

ترجمـــة
أ.د. علي شتيـــوي الزغل

2005

الخلاصـــــة:

إن تحليلنا للأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون حالياً في المخيمات في الأردن، ومقارنة ذلك بنتائج دراسات سابقة للسكان اللاجئين الفلسطينيين ككل، يقنعنا أن المخيمات تستمر في البقاء كظاهرة، عصية على الذوبان في خبرة اللاجئين الفلسطينيين· فالمخيم كمكان وكمجتمع يشكل العامل المقرر لفرص حياة اللاجئين، ولإعادة إنتاجهم الاقتصادي والاقتصادي، لا بل أكثر من ذلك· ونلاحظ أن هذه هي الحالة على الرغم من المساواة القانونية في حقوق المواطنة بين اللاجئين والسكان المعنيين· إلا أنه في عدد من المجالات ، يبقى المخيم أقل أهمية مما توقعنا ·

فما الذي توقعناه؟

أولاً: لقد لعب السلوك الديمغرافي للاجئي المخيم ، وخاصة في مجال إعادة الإنتاج العائلي (الإنجاب والزواج) والهجرة ، دوراً محورياً في إنتاج وإعادة إنتاج فقر الأسرة·

وقد توقعنا بصورة خاصة أن ينمو لاجئو المخيمات بمعدل أسرع كثيراً من غير سكان المخيمات في الأردن ، وأن يكونوا أصغر سناً ، وأن تكون أسرهم أكبر حجماً· وكنتيجة لذلك، يتوقع أن يكون عدد الأفراد العاملين في المخيمات منخفضاً نسبياً، ومسبباً نسبة إعالة عالية، ودخلاً منخفضاً للشخص في الأسرة كمعدل عام·

ثانياً: إن عدم التجانس في السكان اللاجئين خلال السنوات الأولى لنفيهم ، نتج بصورة رئيسية من عدم التساوي في إمكانيات رأس المال البشري من الإرث الاجتماعي (ريفي مقابل حضري) · وعلى الرغم من أن الضنك والشدة يجب أن تكون في البداية وصمت السنوات الأولى لكل اللاجئين بشكل رئيسي بسبب سلبيات كونهم قادمين جدد في بيئة غير مألوفة ، فإن لاجئي المخيمات يجب أن يعانوا بشكل أسوأ ·

ونتيجة لذلك، توقعنا أن نجد تصنيفاً ثنائياً حاداً للوضع الاقتصادي – الاجتماعي بين لاجئي المخيمات ولاجئي غير المخيمات ·

ثالثاً: إن التوسع في التعليم وبرامج الخدمات الاجتماعية والرعاية القوية نسبياً التي حافظت الأونروا على تقديمها، قادت إلى المساواة في الفرص للجيل الشاب من اللاجئين · وأن الاختلافات الجماعية في النجاح الاقتصادي الاجتماعي يجب أن يتلاشى مع مرور الزمن ·

رابعاً: أن المخيمات ليست مجتمعات مغلقة بالمعنى الدقيق· كما توقعنا أن الحركة إلى المخيم ومن المخيم إلى خارجه هي شيء عام، وهي عملية انتقائية بشكل عالي، وأن هذه الهجرة الانتقائية تقود إلى تركز الفقر والبطالة في المخيمات· وبصورة بسيطة، يميل القسم الفقير من السكان اللاجئين إلى الانتقال إلى المخيم، بينما القسم الأحسن حالاً يهاجرون خارج المخيم· ونتيجة لذلك فإن المخيمات هي مجتمعات ساكنة من الأسر الفقيرة والمتضررة وذات فرص قليلة للحراك الاجتماعي مقارنة بالأماكن الأخرى في الأردن·

خامساً: إن تركيز الفقر والبطالة في المخيمات ارتبطت بمشكلات اجتماعية ضخمة، بما فيها الازدحام والمرض العقلي، اليأس والاكتئاب، والجريمة، لنذكر القليل منها·

أضف إلى ذلك أن البنية التحتية الرديئة ، والأوضاع السكنية غير المناسبة، ونقص المؤسسات الاجتماعية الموحدة (النوادي وجمعيات المجتمع الأخرى)، قادت بمجموعها إلى عدم الثقة والتهميش الاجتماعي بين السكان·

سادساً: أن حجم الأعمال الخاصة في المجتمعات، كما قيست بشكل رئيسي، بالأفراد الذين يشتغلون بأعمال خاصة لحسابهم الخاص كان صغيراً جداً· ونعتقد أن سبب ذلك هو نقص دافع المبادرة والتحديد عند سكان المخيمات ، أو المحددات البنيوية لبدء الأعمال الخاصة والتوسع بها، أو نقص راس المال البشري أو كل هذه العوامل مجتمعة·

سابعاً: أن قسماً مهماً من السكان الذكور البالغين كانوا غير راغبين للعمل في مهن غير مرغوبة، وأن النساء أبقيت في البيت، ولم تُشجع على العمل خارج المنزل بسبب المحافظة الاجتماعية المزمنة بين الفقراء المتضررين· وعلى ضوء ذلك كيف نفسر استمرار تدفق العمال المهاجرين إلى سوق العمل الأردني ، بما فيهم المصريون والآسيويون للعمل في الزراعة والخدمات المنـــزلية على التوالي ؟

ولقد وجدنا ما نعتبره سكاناً غير متجانسين في المخيمات، مع اختلافات مستمرة في المكانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الجماعة· ولا توحي نتائجنا الإجمالية إلى أن الأوضاع المعيشية للسكان اللاجئين تعكس أولئك الذين يعيشون خارج المخيمات لا بل بعيدة عنها · ويستمر المخيم ليكون متميزاً بوضوح ومكاناً متميزاً بتركيز عال نسبياً في الفقر وتركيب ديمغرافي منحرف، مما يجعله علامة مهمة في الانتماء الجماعي في الأردن · وهكذا نجد المخيم يشكل بقوة تصورات الناس للجوئهم، وحدود الجماعة،

والوضوح في الأنماط الجماعية للعزل الاجتماعي أو / و الاندماج الاجتماعي· وهذا يفسر على الأقل جزئياً الاستقرار في المكانة (الوضع) النسبي للاجئ المخيم على مدى أكثر من خمسين عاماً ·

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصفة الجماعية للمخيم وترابط أعضائه من خلال خبراتهم العامة والانتماء هي التي تنتج نجاحاً اقتصادياً وتقدماً استثنائياً في مجالات أخرى في الحياة · إلا أن كثيراً من هذا النجاح يقود إلى هرب الأعمال الخاصة والناس الناجحين من المخيمات، فإن بعضهم يبقى فيه ليدير اقتصاداً حضرياً صغيراً حيوياً قائماً أساساً على التجارة والعمل غير الرسمي· وما نجده الآن مجتمعاً مخيمياً غير متجانس، فيه عدد كثير من الفقراء، ومجموعة صغيرة من اللاجئين الأغنياء نسبياً·

لقد اخترنا الألفاظ "صغير" – "كثير" بعناية ، لأن توزيع الدخل، المهن، طبقة العمال، نشاط اقتصادي، التحصيل التعليمي،···· الخ، تشير إلى مجتمع يفقد أو تتقلص فيه الطبقة الوسطى العادية·

وعلى الرغم من عدم تجانسه، لربما يمكن وصف المجتمع المخيمي بأنه منقسم إلى فئتين حادتين، في إطار الأوضاع المعيشية، والتركيب الطبقي بصورة خاصة· فما هي مصادر هذا الانقسام الحاد؟

إن المصادر متعددة· إن الأصل الاجتماعي (بدقة أكثر الإرث) لسكان المخيمات هو أحد المصادر المهمة للتميز الاقتصادي · وعلى الرغم من عدم وجود دليل مباشر لدعم هذا الإدعاء ، إلا أننا نعتقد أن بعضاً من استمرار الاختلافات بين الجماعات ناتج عن تاريخ حياة العائلات وتوريث روح المبادرة (فتح الدكاكين) أو مهن أخرى مختلفة في العائلات خلال فترة اللجوء الكاملة· فإلى حد كبير ، ليس جديداً أو مستغرباً ، وجود عدد كبير جداً من الأسر الفقيرة في المخيمات – فقد كانت المخيمات دائماً كذلك · وعليه فإن الأصول الريفية الفقيرة لغالبية سكان المخيم الذين يعيشون حالياً بصورة رئيسية في بيئة حضرية، والذين عادة ما يذكروا في الأعمال الاثنوغرافية، هو بالتأكيد أحد عناصر هذا التفسير·

ويشكل تغير تركيب سكان المخيم من خلال الهجرة الانتقائية عنصراً آخر في التفسير، وعلى عكس ما هو شائع من وجهات نظر، فنحن نجادل أن الهجرة ليست السبب الحاسم في ركود المخيمات وسكنها· ويمكن أن تسهم هجرة الأشخاص الناجحين اقتصادياً من المخيم إلى استمرار الفقر (وبالتأكيد الانقسام الحاد) في المخيمات، تاركة الأشخاص

الفقراء والأقل نجاحاً وراءها، إلا إننا لا نجد دليلاً مباشراً لدعم هذا التوقع· إلا أن الهجرة إلى المخيمات انتقائية أيضاً في الاتجاه المعاكس، وتعمل على زيادة أو بقاء الحجم النسبي للجزء الأفضل حالاً اقتصادياً في سكان المخيم كما هو تقريباً· وعلى الرغم من هذه العملية المزدوجة للهجرة أو عملية الباب المدور للخروج والدخول وقدوم الأحسن حالاً اقتصادياً إلى المخيم (نسبة إلى السكان الأصليين فيه) وتزيد بصورة خاصة مكانة سكان المخيم خلال الوقت ، إلا أنها تبقى المخيمات في أسفل التدرج المكاني في الأردن·

كذلك فإن الهجرة تسهم في ديمومة الانقسام الاقتصادي الحاد في داخل المخيمات لأن الأشخاص العاديين متوسطي الحال لا يتحركون، وإنما يميلون إلى الهجرة إلى خارج المخيم فقط·

إلا أن هناك عاملاً آخر وهو السمة المشتركة القائمة في المخيم من حيث إدماجهم أو استثنائهم من سوق العمل· فالمخيمات كليات جمعية ذات روابط عائلية قوية واجتماعية أخرى، منتجة بعض الفرص لسكان المخيمات في إيجاد عمل وإنشاء أعمال خاصة· ويبدو واضحاً أن هناك تركزاً في بعض مفاصل سوق العمل التي صارت متوفرة لهم بحكم السيطرة والتحكم بها مثل سائقي التكسي والتجارة البسيطة لسكان المخيمات· وغالباً ما تؤثر مثل هذه التركزات الاقتصادية لبعض الجماعات الناجحة في المخيمات لتقديم فرص للسكان الآخرين· إلا أن هذه الروابط القوية في داخل المخيمات تفترض تراكم الضرر من خلال استقطاب المقيمين في المخيم إلى المهن ذات المهارة المتدنية والأجور المتدنية أيضاً· إن السمعة السلبية للمخيم كمكان للإقامة والعيش فيه، تعمل على تقليل فرص التقدم من خلال وضع حدود على الاتصالات، ومن ثم الوصول إلى الوظائف، مع الأشخاص المفيدين في سوق العمل من خارج المخيم، ونجادل أن كلتا هاتين العمليتين تعملان على إعادة إنتاج الانقسام الحاد ·

إن استنتاجنا الإجمالي إذن هو أن هناك سبباً ضئيلاً يجعلنا نعتقد أن لاجئي المخيمات سوف سيلحقون بالمعدل الذي لدى الأردنيين· وستعمل برامج التدريب المهني وإجراءات السياسات الاجتماعية الأخرى على إحداث تأثير مستمر على رفاه سكان المخيمات بالتأكيد· إلا أن المخيمات ستبقى أماكن لسكن المتضررين والأجزاء المهمشة من السكان اللاجئين ·

إن النتائج الواردة في هذه الدراسة تقودنا إلى منظور مختلف نوعاً ما، عن حالة الأوضاع المعيشية في المخيمات، ووجود الانقسام الحاد فيها، وموضوعات أخرى ذات

علاقة بالسياسات التي تناقش بانتظام منذ فترة في الأردن وأماكن أخرى · ونحن نذكر هنا النتائج الرئيسية الأخرى وفي خلفيتنا الذهنية التوقعات التي أشرنا إليها أعلاه·

ويضغط الشكل الديمغرافي للسكان مباشرة على خطه الاقتصادي، إذا ما كانت العوامل الأخرى متساوية· إن السكان اللاجئين في المخيمات هم جزء من نسيج الديمغرافي الكبير للمجتمع الأردني، وعليه فإن السلوك الديمغرافي للاجئين متشابه إلى حد كبير بسلوك السكان المضيفين· وهذا صحيح بالنسبة للإنجاب الأسري والموت والهجرة، إلا أنه على الرغم من ذلك، فهناك اختلافات مهمة·

فمثلاً ينمو سكان لاجئي المخيمات بمعدل أسرع من السكان غير اللاجئين في الأردن، وذلك بسبب مستويات الإنجاب الأعلى قليلاً والموت الأدنى قليلاً· كذلك يتحرك سكان المخيمات أكثر، ومعظم تنقلهم داخلياً بسبب تاريخ الزوج وهجرة العمل الدولية ، وأيضاً لأسباب بنيوية ذات علاقة بالتنظيم وما شابه ذلك· ونتيجة لكل ذلك تتميز مخيمات اللاجئين بتركيب ديمغرافي متفرد، لعل أحسن وصف له أن مزيج من النقيضين (على الأقل مقارنة بسكان غير المخيمات)·

ولدى المخيمات سكان أصغر عمراً وعائلات أكبر حجماً ، مما لدى السكان في الأردن· وعليه فإن لديهم حجماً أكبر نسبياً من كبار السن، والأشخاص الذين يعيشون لوحدهم ، والأزواج الذين بدون أطفال · كذلك فإن حجم الأسرة في المخيمات مشابه إلى حجمها في المعدل الوطني· وعلى الرغم من ذلك هناك قسم أكبر فيها من الأسر الكبيرة جداً والصغيرة جداً مقارنة بالأردن ككل · كما أن الأسر التي ترأسها المرأة والأسرة الممتدة الكبيرة أكثر شيوعاً في المخيمات مما هي عليه في الأردن · إن هروب الرجال متوسطي الأعمار و/أو الهجرة الداخلية إلى المخيمات لأمهات يُعلن أطفالهن هي الأسباب الرئيسية لمثل هذا التركيب الديمغرافي المشوه حسب العمر والجنس·

وكما هو الحال فيما ذكر سابقاً فإن قصة الهجرة هي قصة ذات بعدين حادين· وتشير النتائج إلى سكان أعلى حركة بصورة عامة، إلا أن معظم هذا الحراك داخلي، حيث أن الهجرة الدولية (ما عدا التي حدثت بسبب الحروب) أقل كثيراً لديهم مما هي عليه لدى اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات· أضف إلى ذلك، حقيقة أن كل أولئك الذين أعمارهم فوق خمسين سنة هم مهاجرون بحكم التعريف – سكان لاجئين – وماّ عدا ذلك يميل صغار السن لأن يتنقلوا أكثر من كبار السن· ومن الجهة الأخرى ، يشير التركيب الديمغرافي للمتنقلين إلى سكان معرضين للضرر، حيث يكون المهاجرون إلى المخيمات

في الغالب من الأسر التي ترأسها المرأة و/أو الأزواج بدون أطفال. ويكون القادمون إلى المخيمات أقل تعلماً من المقيمين – وهذه ليست هي الحالة في الأردن، إلا أن الذين هاجروا إلى المخيمات خلال التسعينات كانوا أعلى تعليمياً من سكان المخيمات.

ويشكل الزواج والأمور العائلية أسباباً رئيسية عالية للحراك. وظهرت مؤخراً أسباب أخرى مهمة للانتقال إلى المخيمات مثل: العمل، والسكن، والتسهيلات الأخرى، ويظهر حوالي نصف السكان عدم رضاهم من العيش في المخيمات، ويعزون أسباب ذلك إلى السكن والقرابة. ومن الناحية الأخرى، يرغب حوالي (١٣%) من السكان البالغين في المخيمات بالهجرة خارج المخيمات لأسباب مرتبطة بصورة رئيسية بالبيئة الخارجية للمنزل في المخيمات وإلى السكن أيضاً . وتظهر البيانات النوعية أن عدداً من سكان المخيم السابقين الذين تركوا المخيمات بقوا قريبين من مجتمع المخيم، ومحافظين على روابط محلية (جيرة وأقارب) مع مجتمع المخيم والتي ربما كانت السبب الرئيسي لمثل هذا السلوك.

وبنفس الوقت تبقى الروابط العائلية عبر الحدود قوية وذلك بسبب الزواج والعلاقات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية. وفي الواقع، فإن لغالبية الأسر أقارب خارج الحدود. ويعيش حوالي نصف الأقارب الذين في الخارج في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يعيش خمسهم الآخر في بلدان الخليج. وفي سكان بمثل هذه الروابط الأسرية الواسعة، فإن سيل السلع (الهدايا) والأشخاص عبر الحدود الوطنية يكون شائعاً عادة.

وكما في الوضع الديمغرافي، فإن وضع العمل والعمالة هو أيضاً يعكس انقساماً بارزاً. فعلى السطح، تشير النتائج ذات العلاقة بنشاط قوة العمل والبطالة إلى وضعية مشابهة إلى الوضع الوطني. ومعدلات المشاركة في قوة العمل والبطالة في المخيمات هي أعلى من المعدل الوطني، إلا أن الاختلافات قليلة جداً. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو مفاجئاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التصور العام لوضع البطالة في المخيمات ، فقد أظهرت الدراسات السابقة أن البطالة ككل بين الفقراء يمكن أن تكون في الحقيقة أدنى مما هي عليه بين غير الفقراء. لأن الفقراء لا يستطيعون تحمل أن يكونوا غير عاملين (دي يونج وتل ١٩٩٦). بمعنى آخر، إن القسم العامل من السكان يميل إلى أن يكون على هامش الاقتصاد – يعمل في مهن منخفضة الأجر ومتدنية المهارة . ومن جهة أخرى ، نجد هنا أشخاصاً يعملون لأنفسهم في الأعمال الخاصة أكثر، وبشكل كبير في نشاطات اقتصادية غير رسمية مثل البيع في الشوارع، مما هو في الأردن ككل.

وفي الحقيقة، فإن واحداً من النتائج المفاجئة لهذه الدراسة هو وجود اقتصاد خاص خفي نوعاً ما ، وكبيراً نسبياً في المخيمات · فالقطاع الخاص إذن هو المستخدم الرئيسي للاجئي المخيم، وأن الغالبية العظمى (٧٠%) من الرجال النشيطين اقتصادياً يعملون أعمالاً خاصة يملكونها ، وتوظف الأعمال العائلية الخاصة نحو (١٤%) من الرجال والنساء· وهكذا نجد أن الأعمال المبادرة شائعة في المخيمات، حيث أن واحداً من كل خمسة أشخاص يعملون لحسابهم يوظفون آخرين للعمل لحسابهم·

إن هذه النتائج مهمة، حيث أن معدل الأجر للذين يعملون في داخل المخيمات هي أعلى بشكل مهم من أولئك الذين يعملون خارج المخيمات، مؤكدة الفائدة النسبية للعمل فيما يدعى الاقتصادات المغلقة· كذلك، فإن هناك دليل على مردود أعلى للتعلم ، إلا أن التعليم الثانوي والعالي لا يضيف شيئاً في المردود النقدي بالمقارنة بالتعليم الأساسي·

ويبدو واضحاً أن التعليم العالي لا يزيد في الأجر في اقتصادات المخيم المغلقة وغير الرسمية التي تتميز بطول ساعات العمل وربما والمهن المكثفة للعمل أكثر من غيرها · وتؤكد مرة أخرى هذه النتائج الطبيعة المزدوجة لسوق العمل الداخلي في المخيمات ·

وتُظهر أنماط نشاط قوة العمل في المخيمات بعض النتائج غير المتوقعة أيضاً· ويكون التعليم والزواج عوامل مهمة في الانخراط في قوة العمل كما هو الحال في كل مكان آخر· فالزواج يعمل في الاتجاه المعاكس للنساء والرجال : فهو يساعد الرجال، ولا يساعد النساء· إلا أن التعليم الأكثر يفترض بطالة أكثر ، وينطبق هذا إلى حد كبير على الرجال والنساء· وهذه الأنماط حسب العمر غريبة حيث تشير إلى خروج مبكر من قوة العمل، ودخول متأخر إلى حالة العمل – وأن بطالة الشباب أعلى من المتوقع · ولا تبدو القيود الاجتماعية حالياً قوية كما توقعنا في البداية، وفي ظل انتشار الثقافة البطريركية الأبوية في المخيمات· أضف إلى ذلك، أن كل شخص غير عامل يرغب في إعادة التدريب أو العمل في مكان آخر أو يقبل عملاً ما·

إن أحسن ما يعرض الانقسام الحاد في الأوضاع المعيشية في المخيمات ، وفي الواقع بين مجتمع اللاجئين في الأردن عموماً، هو توزيع دخل الأسرة· فقد وجدنا تركزاً واضحاً للفقر في المخيمات من خلال توزيع دخل الأسرة ومن خلال تعديلنا لمقياس الفقر·

وتظهر الصورة أن قسماً كبيراً جداً (٢٠٠%) من الأسر هي في أسفل التوزيع، وقسماً مماثلاً من الأسر في القمة العليا من ذلك التوزيع· وأكثر من ذلك، أن الأقسام التي

في الوسط وخاصة مجموعات الدخل الوسطى الدنيا هي أدنى في المخيمات مما هي عليه في الأردن ككل، وهذه المقارنات ليست كاملة بالطبع · فهناك مشكلات في قياس الدخل عبر المسوح، والوقت ، والتضخم وغيرها، إلا أن الصورة الناتجة من التحليل العميق هي بالضرورة نفسها : هي ذات حدين متناقضين ضيق صارخ في أحد طرفيه وغنى نسبي في الطرف الآخر وفقدان (أو تقلص) الطبقة الوسطى·

وليس جديداً أن نذكر أن المخيمات هي مناطق فقر عالٍ، وأن خصائص رأس المال البشري المعروفة محددات مهمة للفقر في المخيمات · إن الشيء المفاجئ هو الصورة الاقتصادية الاجتماعية المختلطة للفقراء · فمن ناحية ، يوجد عدد كبير جداً من مجموعة الأسر المتضررة التي لا تستطيع أن تلزم أعضاءها في عمل مدر للدخل · وتشمل هذه الأشخاص كبار السن والأشخاص غير المتزوجين الذين لديهم أطفال· من ناحية أخرى، نجد أن البطالة أعلى نسبياً من العاملين وبين الذين في قمة عمرهم الإنتاجي (العملي)· ولعل النتائج المترتبة على هذه الحقائق هي أن كلاً من برامج التدريب على المهارات وعلى العمل، وكذلك برامج مساعدات الرعاية الاجتماعية ضرورية لرفع الفقراء من الضائقة الاقتصادية التي يعانون منها·

إن الدخل الذي يأتي من التحويلات مهم في المخيمات، إذ يتلقى أكثر من (٨٠%) من الأسر نوعاً ما من المساعدة· إلا أن أسر المخيمات تبدو ذات مصادر لا بأس بها على الرغم من الظروف المعيشية الصعبة إجمالاً· إذ لدى غالبيتهم أكثر من مصدر واحد للدخل· ولربما الأهم من ذلك هو أن حوالي ثلثهم يتلقى دخلاً من العمل لحسابهم الخاص· وعليه فإن كلاً من الاعتمادية والمبادرة (الأعمال الخاصة) تميز مجتمعات لاجئي المخيمات في الأردن·

إن الاعتماد على التحويلات ليست ظاهرة مؤقتة في المخيمات، وذلك لأن الضائقة الاقتصادية مشكلة مزمنة إلى حد كبير· ولعل الجانب المظلم في مثل هذه الحالة وخاصة عندما يضاف إليها وجود مجموعة صغيرة ولكنها ناجحة ، هو انتشار المشكلات الاجتماعية· وفي الوقت الذي نشك فيه بوجود حجم من المحرومين بشدة في المخيمات، فإن البيانات النوعية تشير إلى ظهور الجريمة وبعض الأمراض الاجتماعية الأخرى كظاهرة مستمرة في حياة المخيم الحضري· وتشير النتائج بوضوح إلى أن فقراء المخيمات بصورة خاصة هم غالباً ما يكونوا أكثر تشاؤماً حول مستقبلهم من غير الفقراء، ويعانوا من الأمراض العقلية، ويتجنبوا أخذ المغامرات إذا ظهرت لهم الفرص (الرغبة

في تغيير مكان العمل). ويكون عبء هذه المشكلات، خاصة إذا ما كانت في الارتفاع، يكون كبيراً في إطار الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية، التي تفترض في مثل هذه الحالة الحاجة إلى سياسات إجرائية وقائية.

وتعاني المخيمات من مشكلات عديدة أخرى وتتمتع ببعض الإيجابيات التي لم نلخصها هنا ، فهناك نقص في نوعية صحة البالغين، والظروف السكنية، والمدارس وأوضاع غير مرضية في حقول صحة الأطفال والبنية التحتية عامة. إن تقييم تقديم عدد من الخدمات العامة والخاصة والنوعية العامة لأوضاع الحياة وثقت وتحسنت أيضاً إلا أنها لم تذكر في هذا الجزء.

ويجب أن نسجل هنا أن نتائجنا مبنية إلى حد كبير على مسح لقطاعات مختلفة من المخيمات في وقت ما، بينما الأمور التي بحثناها هنا وخاصة الضائقة الاقتصادية والحراك الاجتماعي هي عمليات ديناميكية إلى حد كبير.

إن دراسة صغيرة ومصممة بعناية جيدة ، تتبع أحوال أسر المخيم بصورة مستمرة خلال الوقت سينتج عنها رؤية نحن بحاجة لها لفهم أكثر شمولاً لبعض القضايا التي عولجت هنا.